

إعلان الحاكم للكارثة (Gubernatorial) (Disaster Proclamation)

حيث تواجه ولاية إلينوي منذ أوائل مارس/آذار 2020 جائحة تسببت في مرض غير عادي وتسببت في خسائر جسيمة في الأرواح، حيث أصابت عدوى المرض أكثر من 1190000 شخص وحصدت أرواح أكثر من 20700 من السكان،

وحيث إن حماية صحة وسلامة سكان ولاية إلينوي من أهم مسؤوليات حكومة الولاية في جميع الأوقات ولا سيما خلال هذه الأزمة الصحية،

وحيث إنه من المهم أن يستطيع جميع سكان إلينوي المرضى تلقي العلاج من قبل الأطباء المتخصصين وذلك يشمل حالات الحاجة إلى الأسرة في المستشفيات أو أسرة غرف الطوارئ أو أجهزة التنفس الصناعي،

وحيث إنه من المهم أيضًا أن تتوفر للعاملين في الرعاية الصحية الحكومية ومُستجيبى الطوارئ معدات الحماية الشخصية الكافية لعلاج المرضى بأمان، والقدرة على التصدي لكوارجث الصحة العامة، ومنع انتشار الأمراض السارية،

وحيث إنه وفي ظل تعامل ولاية إلينوي ومواجهتها لكارثة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كوفيد-19، وهو مرض تنفسي حاد جديد انتشر ويستمر في الانتشار السريع بالانتقال من خلال الجهاز التنفسي ولم يكتشف له بعد علاج أو لقاح فعال، أصبح العبء غير مسبوق على المواطنين والعاملين بالرعاية الصحية ومستجيبى الطوارئ والحكومات في جميع أنحاء الولاية،

وحيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في 30 يناير/كانون الثاني 2020 أن وباء فيروس كورونا المستجد يمثل حالة طوارئ صحية عامة مقلقة عالميًا، وأعلن وزير الصحة والخدمات البشرية الأمريكية في 27 يناير 2020 أن مرض كوفيد-19 يشكل كارثة صحية عامة،

وحيث صنفت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس/آذار 2020 تفشي كوفيد-19 على أنه جائحة عالمية، كما أعلنت المنظمة عن وصول عدد الحالات المُصابة بهذا الفيروس حاليًا إلى أكثر من 115 مليون حالة وما يقرب من 2,5 مليون حالة وفاة عالميًا بسبب هذا الفيروس،

وحيث إنه وبالرغم الجهود المبذولة لاحتواء كوفيد-19 إلا أن الفيروس استمر في الانتشار بسرعة مما يستدعي اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لتدابير فعالة،

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي بريتكزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة، وذلك لمواجهة انتشار فيروس كوفيد-19،

وحيث أعلن الرئيس في 13 مارس 2020 حالة الطوارئ الوطنية بموجب قانون روبرت تي. ستافورد للإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ في مادته (Section 501(b) of the Robert T. Stafford Disaster Relief and) ("Stafford Act") (Emergency Assistance Act, 42 U.S.C. 5121-5207) ، الذي يسري على جميع الولايات والأقاليم، ومن بينها إلينوي،

وحيث أعلن الرئيس في 26 مارس 2020 عن كارثة كبرى في إلينوي بموجب قانون ستافورد في مادته (Section 401 of the Stafford Act)،

وحيث إنني وبسبب الانتشار الهائل لفيروس كوفيد-19 في إلينوي، أعلنت في 1 أبريل/نيسان 2020 بأن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب تفاقم انتشار الفيروس في إلينوي، وبسبب النقص الحاد في أسرة المستشفيات وأسرة غرف الطوارئ وأجهزة التنفس الصناعي وعدم كفاية أماكن التحاليل، أعلنت في 30 أبريل 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب الانتشار المستمر لفيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية بسبب الفيروس، وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على عمل الاختبارات، أعلنت في 29 مايو/أيار 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب زيادة انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، أعلنت في 26 يونيو/حزيران 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب تجدد انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، أعلنت مجدداً في 24 يوليو/تموز 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب تجدد انتشار فيروس كوفيد-19 مجدداً في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، أعلنت في 21 أغسطس/آب 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب تجدد انتشار فيروس كوفيد-19 مجدداً في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، أعلنت في 18 سبتمبر 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب تجدد انتشار فيروس كوفيد-19 مجدداً في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، أعلنت في 16 أكتوبر 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب زيادة انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، أعلنت في 13 نوفمبر 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب استمرار انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، أعلنت في 11 ديسمبر 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب الانتشار المستمر والسريع لكوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية، أعلنت في 8 يناير 2021 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنني وبسبب الانتشار المستمر والسريع لكوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية، أعلنت في 5 فبراير 2021 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة،

وحيث إنه ومع تطور الظروف المحيطة بفيروس كوفيد-19 وظهور أدلة جديدة، حدثت تغيرات متكررة في معلومات وتوجيهات الصحة العامة،

وحيث إن الطبيعة غير المسبوقة لفيروس كوفيد-19، ومن أشكالها آثاره الصحية التي لا تؤثر فقط على الجهاز التنفسي ولكن تؤثر على القلب والدماغ والكلية والاستجابة المناعية للجسم، جعلت من الصعب التنبؤ بتأثيرات الفيروس ومساره،

وحيث تشير البيانات المبدئية إلى أن كبار السن والذين يعانون من أمراض مزمنة خطيرة هم الأكثر عرضة للإصابة بمضاعفات حادة وقاتلة في بعض الأحيان نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19،

وحيث أشارت الأدلة أن صغار السن ومن بينهم الرضع والأطفال الصغار معرضون أيضاً لخطر الإصابة بهذه المضاعفات،

وحيث إن الشباب ومتوسطي العمر قد شكلوا نسبة كبيرة من مرضى فيروس كوفيد-19 الجدد والمودعين في المستشفيات كما أن هناك أدلة على أن فيروس كوفيد-19 يسبب جلطات دموية وسكتات دماغية وقد تسبب في سكتات دماغية مميتة لدى الشباب ومتوسطي العمر والذين ظهرت عليهم أعراض قليلة،

وحيث إن فهم انتشار المرض من الأفراد المصابين الذين لم تظهر عليهم الأعراض قد تغير، وأعلنت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها CDC في 12 أبريل 2020 عن تغير فترة التعرض واكتشاف المرض من "بداية ظهور الأعراض" إلى "48 ساعة قبل ظهور الأعراض"،

وحيث إن أعراض الفيروس قد لا تظهر لدى بعض الأشخاص المصابين به ومع ذلك قد تنتقل العدوى منهم إلى الآخرين،

وحيث إنه وعلى الرغم من أن مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أوصت في البداية بعدم ارتداء الكمامات أو الأقنعة القماشية للحماية، ولكن نتيجة للأبحاث المتعلقة بانتقال الوباء عند ظهور الأعراض وقبل ظهورها، فقد قامت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بمراجعة استنتاجاتها وأوصت بارتداء الكمامات القماشية في الأماكن العامة التي يصعب فيها الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي،

وحيث تنصح مراكز السيطرة على الأمراض الآن بارتداء الكمامات القماشية لأنها تحمي كل من مرتديها ومن حوله من العدوى،

وحيث تشير أبحاث الصحة العامة وتوجيهاتها الآن إلى ضرورة ارتداء الكمامات القماشية في الأماكن العامة التي يصعب فيها الحفاظ على التباعد الاجتماعي، وتشير إلى أن خطر انتقال العدوى في الهواء الطلق أقل من خطر انتقال العدوى في الأماكن المغلقة،

وحيث أوصت توجيهات الصحة العامة أن الحد من التقارب بين الأفراد دون المقيمين في منزل واحد هو إجراء شديد الأهمية لكبح انتشار كوفيد-19،

وحيث إنه وفي ظل انتشار فيروس كوفيد-19 في إلينوي طوال مدة إعلانات الحاكم للكوارث (Gubernatorial Disaster Proclamations) فإن الظروف التي تسبب الكارثة في جميع أنحاء الولاية تتغير ومستمرة في التغير مما يصعب التنبؤات الفاطعة بتطورات انتشار الفيروس خلال الأشهر القادمة،

وحيث إنه في الوقت الذي أصدرت فيه أول إعلان للكارثة، كانت هناك 11 حالة مؤكدة من الإصابات بفيروس كوفيد-19 في واحدة من مقاطعات إلينوي،

وحيث إن عدد حالات الإصابة المؤكدة الآن تجاوز 1190000 حالة في جميع مقاطعات إلينوي البالغ عددها 102 مقاطعة،

وحيث أعلن عن أول وفاة بسبب كوفيد-19 في إلينوي في 17 مارس/آذار 2020،

وحيث تجاوز عدد وفيات كوفيد-19 حتى الآن في ولاية إلينوي 20700 حالة وفاة.

وحيث إنه منذ اللحظات الأولى، أشارت الدراسات إلى أن مقابل كل حالة إصابة مؤكدة توجد العديد من الحالات غير المكتشفة، بعضها لأفراد لا يعانون من أي أعراض، مما يعني أنه من الممكن أن ينقل هؤلاء الأشخاص الفيروس إلى الآخرين دون أن يعرفوا،

وحيث تقدر مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها CDC أن إجمالي حالات الإصابة بكوفيد 19 قد تكون أكثر من الأعداد المبلغ بها في مناطق معينة،

وحيث انخفض عدد حالات الإصابات الجديدة بكوفيد 19 في الولاية على مدار الأسابيع الماضية، استمر الفيروس في عدوى الآلاف من الأفراد وحصاد الكثير من أرواح سكان الولاية كل يوم،

وحيث لا تقتصر جائحة كوفيد-19 على المقاطعات المزدحمة سكانيًا، وأن جميع مقاطعات مناطق الولاية تشهد الآن ارتفاعًا كبيرًا في الإصابة بالفيروس،

وحيث إنه بدون اتخاذ الاحتياطات قد يتفاقم انتشار فيروس كوفيد 19 حتى في أقل المناطق اكتظاظًا بالسكان، على سبيل المثال، في مقاطعة جاسبر قام أحد العاملين بالطوارئ الذي كان مصابًا بالفيروس بزيارة إحدى دور المسنين وتسبب في سلسلة من العدوى نتج عنها واحد من أعلى معدلات الإصابة في الولاية، وكذلك في مقاطعة راندولف حضر أحد المصابين فعالية في منتصف مارس/آذار مما تسبب أيضًا في تعرض المقاطعة لأحد أعلى معدلات الإصابة في الولاية،

وحيث وضعت الولاية وهيئة الصحة العامة في الولاية خطة لتخفيف الأضرار لتنفيذ تدابير احترازية إضافية إذا وصلت المخاطر إلى مستويات معينة في أي منطقة،

وحيث تجاوز إجمالي عدد الحالات في الولايات المتحدة 28,5 مليون حالة إصابة وأكثر من 515000 حالة وفاة،

وحيث أودى فيروس كوفيد-19 بحياة سكان إلينوي من الأصول الإفريقية واللاتينية وما زال يؤثر عليهم بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب - مما يضخم التفاوتات والفوارق الصحية بصورة كبيرة،

وحيث قامت هيئة الصحة العامة في إلينوي بتفعيل خطة إلينوي لعمليات الطوارئ وخطة دعم الطوارئ 8 لتنسيق الجهود استجابةً لحالات الطوارئ من قِبل المستشفيات والإدارات الصحية المحلية وأنظمة إدارة الطوارئ من أجل تجنب حدوث نقص في موارد المستشفيات وقدراتها،

وحيث إنه وفي ظل زيادة معدل إصابات الفيروس في ولاية إلينوي، تزداد الأزمة التي تواجهها الولاية وتتطلب استجابة فورية ومتطورة لضمان قدرة المستشفيات والعاملين بالرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ على تلبية احتياجات الرعاية الصحية

لجميع سكان ولاية إلينوي وبطريقة تتوافق مع إرشادات [LRI/PDI] مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها والتي لا تزال قيد التحديث،

وحيث إنه ومن أجل ضمان قدرة العاملين بالرعاية الصحية و صفوف الدفاع الأولى والمستشفيات وغيرها من المرافق على تلبية احتياجات الرعاية الصحية اللازمة لجميع سكان إلينوي، يجب أن يكون لدى الحكومة إمدادات كافية، ومنها معدات الوقاية الشخصية مثل الأقفعة والكمادات وألبسة الوقاية والقفازات،

وحيث تحتفظ ولاية إلينوي بمخزون يدعم إمدادات معدات الوقاية الشخصية والمخزونات الموجودة في مختلف مرافق الرعاية الصحية،

وحيث إنه وفي ظل استمرار الولاية في بذل قصارى جهدها لتأمين معدات الوقاية الشخصية، فإذا تعطلت هذه الجهود أو واجهت إلينوي عجزاً في مواجهة ارتفاع حالات كوفيد-19، فإن الولاية ستعاني من نقص في أجهزة التنفس والأقفعة ونظارات الوقاية وأوقية الوجه والقفازات والألبسة الوقائية وغيرها من معدات الحماية للعاملين في مجال الرعاية الصحية و صفوف الدفاع الأولى،

وحيث تستخدم ولاية إلينوي نسبة كبيرة من أسرة المستشفيات وأسرة العناية المركزة، وإذا ارتفعت حالات الإصابة بكوفيد-19، فقد تواجه الولاية نقصاً في موارد الرعاية الصحية الحيوية،

وحيث كانت الحكومة على مدار أزمة فيروس كوفيد-19 مقيدة بعدد محدد من اختبارات كوفيد-19 التي يمكن إجراؤها وتحضيرها بسبب عدم توفر العدد الكافي من مواقع الاختبار والمختبرات، بالإضافة إلى نقص الإمدادات اللازمة بما في ذلك المسحات اللازمة لأخذ العينات،

وحيث قامت ولاية إلينوي باختبار أكثر من 18 مليون عينة إجمالية لمصابين مُحتملين بفيروس كوفيد-19،

وحيث إنه وبالإضافة إلى تسبب جائحة كوفيد-19 في الخسارة الفادحة بوفاة أكثر من 20700 شخص من سكان إلينوي والحاق الأذى بصحة عشرات الآلاف غيرهم، فقد تسببت في خسائر اقتصادية جسيمة ولا تزال تهدد الأمن المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات في أنحاء الولاية والدولة،

وحيث قدم أكثر من 75 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد مطالبات إعانة البطالة منذ بداية الجائحة،

وحيث أعلنت هيئة تأمين العمل في إلينوي أن معدل البطالة في الولاية مستمر في الارتفاع،

وحيث تستجيب هيئة تأمين العمل في إلينوي للأزمة الاقتصادية بعدد من الطرق، من بينها برنامج مساعدة البطالة أثناء الجائحة (PUA)،

وحيث تعمل هيئة التجارة والفرص الاقتصادية على معالجة الأزمة الاقتصادية، ومن وسائلها إنشاء برامج المساعدة مثل برنامج منح توقف الأعمال للشركات التي تواجه عقبات في العمل بسبب عمليات الإغلاق ذات الصلة بفيروس كوفيد-19،

وحيث ركزت العديد من الجهات التنفيذية بالولاية مواردها المحدودة على استمرار مواجهة جائحة كورونا،

وحيث أجبرت الجائحة هيئة الزراعة بإلينوي على التوجه لمعالجة آثار تفشي الفيروس على سلسلة إمداد الغذاء من خلال سن قواعد تنظيمية ورقابية على منشآت اللحوم والدواجن ومنشآت إدارة الثروة الحيوانية،

وحيث أجبر تعطيل الجائحة لسوق الثروة الحيوانية هيئة الزراعة على تركيز مواردها على العمل مع أصحاب مزارع الثروة الحيوانية ومنتجها لمواجهة مشاكل التخلص الآمن والبيئي من الحيوانات النافقة من خلال رقابتها وقواعد التنظيمية بموجب قانون التخلص من الحيوانات النافقة (Dead Animal Disposal Act)،

وحيث تنظم هيئة الزراعة وتراقب الكثير من الصناعات الأخرى المتضررة مباشرة من الجائحة ومنها على سبيل المثال لا الحصر أجهزة المبيدات الحشرية وملاجئ الحيوانات ومتاجر الحيوانات الأليفة ومحطات الوقود، وأن الرقابة المستمرة والصحيحة لهذه الصناعات يتطلب من الهيئة بذل مزيد من الوقت والموارد لوضع إجراءات جديدة خاصة بإجراء عمليات التفقيش والتدريب عن بعد،

وحيث إن الآثار الضارة لجائحة كوفيد-19 على الصناعات التابعة لهيئة الزراعة فرضت على الهيئة بذل المزيد من الوقت والموارد لتنظيم وإدارة تنفيذ برنامج إعانة الأعمال التجارية المتعطلة،

وحيث إن الخسائر الاقتصادية وانعدام الأمن المالي الناجم عن جائحة فيروس كوفيد-19 يهددان استمرارية الأعمال التجارية والحصول على السكن والرعاية الطبية والغذاء وغيرها من الموارد الحرجة التي تؤثر بشكل مباشر على صحة وسلامة السكان،

وحيث إن توفير السكن يساعد على منع انتشار كوفيد-19 نظراً لقدرة الأفراد الذين يتوفر لديهم المسكن على الحد من الاختلاط مع الآخرين غير المقيمين معهم،

وحيث إن الإيقاف المؤقت لدعوى الطرد من السكن يجنبنا زيادة الاختلاط الناتج عن طرد الناس من مساكنهم بتنفيذ من ضباط إنفاذ القانون أو موظفي القضاء أو مالكي العقارات أو الانتقال من سكن مؤقت أو عن طريق الأصدقاء أو الأقارب الذين يوفرون سكناً مؤقتاً بالإضافة إلى من يُجبرون على التشرد، والاختلاط بسبب الإقامة في الملاجئ،

وحيث إن منع انتشار فيروس كوفيد-19 من خلال الإيقاف المؤقت لدعاوى الطرد من السكن يحد أيضا من انتشاره في المجتمع ككل،

وحيث إن الجائحة قد عطلت المدارس أيضًا بشكل استثنائي وأن من بين أهم أولويات الولاية ضمان قدرة الطلاب على تلقي التعليم المناسب وقدرة المدارس على تهيئة البيئة الآمنة للطلاب والمعلمين والمجتمعات،

وحيث إنه واستناداً إلى الحقائق السابقة، وبالنظر إلى الانتشار السريع لفيروس كوفيد-19 والآثار الصحية والاقتصادية الحالية التي ستؤثر على الناس في جميع أنحاء الولاية خلال الشهر المقبل، فإن الظروف الراهنة في ولاية إلينوي المحيطة بانتشار كوفيد-19 تشكل حالة طوارئ وبائية وحالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة 4 من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)،

ولما كان ما تقدم، فإن الضغط المستمر على موارد المستشفيات، والنقص المحتمل في هذه الموارد في حالة حدوث زيادة في العدوى والحاجة الماسة لزيادة شراء معدات الوقاية الشخصية وتوزيعها بالإضافة إلى توسيع قدرات اختبارات فيروس كوفيد-19 تشكل حالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة الرابعة من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act)،

وحيث إن سياسة ولاية إلينوي هي أن تكون على أهبة الاستعداد للتصدي لأي كوارث، وبالتالي من الضروري والمفروض توفير موارد إضافية من الحكومة لضمان قدرة نظامنا الصحي على تقديم الرعاية الصحية اللازمة لخدمة المرضى والحفاظ على صحة وسلامة سكان الولاية وتأمين الرعاية الطبية لهم،

وحيث إن هذا الإعلان سيساعد الولاية في تسهيل تعافي الاقتصاد بالنسبة للأفراد والشركات في محاولة للحد من المزيد من العواقب المدمرة لعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب فيروس كوفيد 19،

وحيث إن هذا الإعلان سوف يساعد الهيئات الحكومية في إلينوي على تنسيق موارد الولاية والموارد الفيدرالية شاملة المواد اللازمة لاختبار كوفيد-19 ومعدات الحماية الشخصية والأدوية في محاولة لدعم استجابة حكومة الولاية وكذلك استجابة الحكومات المحلية لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة،

وحيث تعطي هذه الظروف مبرراً قانونياً بموجب المادة السابعة من قانون هيئة إدارة الطوارئ (Illinois Emergency Management Agency Act) لإعلان حالة الطوارئ،

وحيث ينص دستور ولاية إلينوي في مادته الخامسة (Illinois Constitution, in Article V, Section 8) على أن "يكون للحاكم السلطة التنفيذية العليا، ويكون مسؤولاً عن التنفيذ الأمين للقوانين"، وينص في ديباجته على أن الغرض الرئيسي من الدستور هو "أن يكفل الدستور الصحة والسلامة والرفاهية للشعب"،

بناءً عليه، وحرصاً على حماية ومساعدة شعب إلينوي والحكومات المحلية المسؤولة عن ضمان الصحة والسلامة العامة، أعلن أنا جيه بي بريتر حاكم ولاية إلينوي ما يلي:

المادة الأولى: بموجب أحكام المادة السابعة من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305) أرى أن هناك كارثة مستمرة داخل ولاية إلينوي وأعلن على وجه التحديد جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة. ويفوض هذا الإعلان الحاكم بممارسة جميع سلطات الطوارئ المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون هيئة إدارة الطوارئ بإلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305) ومنها على سبيل المثال لا الحصر سلطات الطوارئ المحددة المبينة أدناه.

المادة الثانية: نوجه هيئة الصحة العامة وهيئة إدارة الطوارئ في إلينوي بالتنسيق فيما بينهما بشأن التخطيط لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة والاستجابة لها.

المادة الثالثة: نوجه هيئة الصحة العامة في إلينوي أيضاً إلى التعاون مع الحاكم والهيئات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية، ومن بينها سلطات الصحة العامة المحلية، في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الصحة العامة المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة.

المادة الرابعة: نوجه هيئة إدارة الطوارئ إلى تنفيذ خطة عمليات الطوارئ بالولاية لتنسيق موارد الولاية لدعم الحكومات المحلية في عمليات الاستجابة للكوارث وتخطي أضرارها.

المادة الخامسة: للمساعدة في عمليات الشراء الطارئة اللازمة للاستجابة للطوارئ وحالات الطوارئ الأخرى على النحو الذي يجيزه قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)، تعلق أحكام قانون المشتريات في إلينوي التي قد تمنع بأي حال من الأحوال أو تعوق أو تؤخر الإجراءات اللازمة للتعامل مع الكارثة إلى الحد الذي لا يتعارض مع القانون الفيدرالي. ويجوز للحاكم إذا لزم الأمر اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة لتعليق قوانين وأوامر وقواعد ولوائح أخرى، وفقاً لقانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7(1) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305(1)).

المادة السادسة: بمقتضى قانون هيئة إدارة الطوارئ (Section 7(3) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305(3)) يفعل هذا الإعلان سلطة الحاكم التي تخول له حسب الاقتضاء أن يحول توجيهات أو موظفي أو مهام إدارات وهيئات الولاية أو الوحدات التابعة لها لغرض تنفيذ أو تسهيل خطط التعامل مع الطوارئ.

المادة السابعة: نوجه هيئة الصحة العامة وهيئة التأمينات وإدارة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة في إلينوي إلى إصدار التوصيات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء للتأكد من خضوع المواطنين لاختبار كوفيد-19 وضمان عدم مواجهة المواطنين عوائق مالية من أجل الحصول على خدمات الفحوصات التشخيصية والعلاجية لفيروس كوفيد-19.

المادة الثامنة: نوجه مجلس التعليم في ولاية إلينوي إلى الالتزام بتقديم التوصيات واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب اللزوم لتلافي أي آثار على التعليم تتعلق بالطوارئ الصحية العامة الراهنة ومواصلة التغلب على أي عقبات تحول دون استخدام التعلم الإلكتروني أثناء سريان هذا الإعلان حسبما هو وارد في قانون المدارس في إلينوي في مادتيه (Illinois School Code,) (105 ILCS 5/1-1 et. seq).

المادة التاسعة: نوجه جميع الهيئات الحكومية إلى التعاون مع الحاكم والجهات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط لمواجهة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الطوارئ الصحية العامة الراهنة والتعافي منها.

المادة العاشرة: بموجب قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي في مادته (Section 7(14) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 147/3305)) يحظر أثناء سريان هذا الإعلان رفع أسعار بيع السلع أو الخدمات في ولاية إلينوي، والتي تشمل اللوازم الطبية ومعدات الوقاية والأدوية وغيرها من السلع المخصصة للمساعدة في الوقاية أو العلاج أو التعافي من مرض كوفيد-19.

المادة الحادية عشرة: يساعد هذا الإعلان في طلب مساعدة الطوارئ أو الكوارث أو كلاهما من الإدارة الفيدرالية إذا تبين بعد إجراء تقييم كامل وشامل للأضرار أن التعافي المطلوب يفوق قدرات الولاية والحكومات المحلية المتضررة.

المادة الثانية عشرة: عملاً بالقانون العام في مادته (5-15 Public Act 101-0640, Article 15, section) المعدل لقانون الاجتماعات المفتوحة في إلينوي (Open Meetings Act, new section 5 ILCS 120/7(e))، أرى أن الطوارئ الصحية العامة الراهنة الواردة في هذا الإعلان تحتم علينا أن نحظر أي تجمع شخصي من الناس في أماكن الاجتماعات العادية يتجاوز عشرة أشخاص.

المادة الثالثة عشر: يسري هذا الإعلان اعتبارًا من الآن ولمدة 30 يومًا.

وإشهادًا على ما تقدم، LRI:PDI:PDI:LRI:PDI فقد أمهرته بتوقيعي وختمته بالختم العظيم
لولاية إينوي LRI:PDI

صدر في الكابيتول بمدينة سبرينغفيلد
في هذا اليوم الموافق الخامس من
مارس / آذار من العام ألفين وواحد
وعشرين ميلادية و العام مائتين وثلاثة
من تاريخ ولاية إينوي.

الحاكم

سكرتير الولاية